

التسهيلات القائمة للبنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة 2004-2021: دراسة تحليلية

The existing facilities of the Central Bank of Iraq and their role in achieving monetary stability for the period(2004-2021)/Analytical study

أ. د. أسامة جبار مصلىح/المشرف

Osama Jabbar Musleh

Osamaj1964@gmail.com

علي حبيب عبدالله/الباحث

Ali Habib Abdullah

aliihqbebb@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

الكلمات الرئيسية : وسائل الدفع الالكتروني، الصراف الآلي، الشمول المالي .

Keywords: Electronic payment methods, ATM, financial inclusion.

المستخلص:

لبيان دور التسهيلات القائمة للبنك المركزي العراقي في الاستقرار النقدي بصفتها احدى الادوات المهمة للسياسة النقدية المستحدثة للعراق خلال المدة (2004-2021)، تم تقدير اربعة نماذج رئيسية للعلاقة بين معامل الاستقرار النقدي ومتغيرات السياسة النقدية (التقليدية والمستحدثة) وبالصبغ الخطية واللاخطية ووفقا لطريقة التقدير الانحدار التدريجي الخلفي، وقد أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي والاحصائي والقياسي لهذه النماذج المقدرة ان نموذج الخطوة الثالثة لمعامل الاستقرار النقدي الاول وبالصبغة الخطية هو الافضل، اذ اشارت قيمة (R-2) الى ان نحو (44.3%) من التغيرات في معامل الاستقرار النقدي كان سببها متغيرات السياسة النقدية في النموذج، وان نحو (55.4%) منها سببها متغيرات غير داخلية في النموذج ومنها متغيرات السياسة المالية والموازنة العامة وبالذات النفقات العامة، وتشير اختبارات (F,T) الى معنوية الانحدار ومعنوية معاملات المتغيرات المؤثرة، فضلا عن ان قيمة اختبار (D.W) تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. يشير التحليل الاقتصادي للنموذج الى ضعف تأثير متغيرات ادوات السياسة النقدية التقليدية (نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر اعادة الخصم الاوراق التجارية) على الاستقرار النقدي بسبب وجود احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية، وقلة التعامل في الاوراق التجارية لتسوية الالتزامات التجارية، ووجود تأثير لمتغير حوالات الخزينة، وذلك يتفق مع الواقع الاقتصادي للعراق في ان وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تستخدم هذه الاداة في بعض السنوات التي تنخفض فيها الإيرادات النفطية وذلك لتمويل النفقات العامة وبالذات الجارية. اما عن تأثير ادوات السياسة النقدية المستحدثة فقد كان هناك تأثير لمتغير تسهيلات الايداع القائم للبنك المركزي، فضلا عن تأثير نافذة مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية (الدولار) على معامل الاستقرار النقدي، لذلك من الضروري ان يستمر البنك المركزي في استخدام ادوات سياسته النقدية التقليدية وبالذات (حوالات الخزينة) والمستحدثة المتمثلة بتسهيلات الايداع القائم ومبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية للتحكم في عرض النقد من اجل تحقيق الاستقرار النقدي للعراق، فضلا عن ضرورة التنسيق والانسجام ما بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق هذا الاستقرار.

Abstract:

To demonstrate the role of the existing facilities of the Central Bank of Iraq in monetary stability as one of the important tools of the newly developed monetary policy of Iraq during the period (2004-2021), four main models were estimated for the

relationship between the monetary stability coefficient and the variables of monetary policy (traditional and newly developed) in linear and non-linear formulas and according to the backward stepwise regression estimation method. The results of the economic, statistical and standard analysis of these estimated models showed that the third-step model for the first monetary stability coefficient in the linear formula is the best, as the value of (R-2) indicated that about (44.3%) of the changes in the monetary stability coefficient were caused by the variables of monetary policy in the model, and about (55.4%) of them were caused by variables not included in the model, including the variables of fiscal policy and the general budget, especially public expenditures. The (F, T) tests indicate the significance of the regression and the significance of the parameters of the influential variables, in addition to the value of the (D.W) test confirming the absence of the problem of autocorrelation. The economic analysis of the model indicates the weak impact of the variables of traditional monetary policy tools (legal reserve ratio, rediscount rate of commercial papers) on monetary stability due to the presence of surplus reserves in commercial banks, the lack of dealing in commercial papers to settle commercial obligations, and the presence of an impact of the treasury transfers variable, which is consistent with the economic reality of Iraq in that the Ministry of Finance and the Central Bank of Iraq use this tool in some years when oil revenues decline to finance public expenditures, especially current expenditures. As for the impact of the newly created monetary policy tools, there was an impact of the variable of the Central Bank's existing deposit facilities, in addition to the impact of the Central Bank's foreign currency sales window (dollar) on the monetary stability coefficient, so the Central Bank must continue using its traditional monetary policy tools, especially (treasury transfers) and the newly created ones represented by the existing deposit facilities and the Central Bank's foreign currency sales to control the money supply in order to achieve monetary stability for Iraq, in addition to the necessity of coordination and harmony between financial and monetary policies to achieve this stability.

المبحث الاول / منهجية البحث

المقدمة:

لم تحقق السياسة النقدية التقليدية وادواتها الكمية والنوعية الاستقرار النقدي للعراق قبل (2004) لهذا تم اللجوء الى استخدام ادواتها المستحدثة وبالذات التسهيلات القائمة للبنك المركزي ونافذة بيع العملات الاجنبية للبنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي خلال المدة (2004-2021) لذلك يهدف البحث بيان أهمية ودور التسهيلات القائمة للبنك المركزي فضلا عن ادوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة المتمثلة في (سياسة إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سياسة الاحتياطي القانوني) (نافذة بيع العملة، التيسير النوعي، التيسير الكمي اسعار الفائدة الصفرية، التسهيلات القائمة) في تحقيق الاستقرار النقدي.

منهجية البحث: يعرض هذا الجزء وصفاً للمنهجية المعتمدة في إنجاز متطلبات هذا البحث والمتمثلة في مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وفرضياته، وحدوده، ومجتمعه، وعينته، ومصادر جمع البيانات والمعلومات، وأساليب تحليل البيانات، والمنهج المعتمد.

1. **مشكلة البحث:** حقق العراق خلال مدة البحث استقرارا نقدي وذلك يتضح من مؤشرات التضخم واسعار الصرف، فضلا عن قيم معاملات الاستقرار النقدي، وذلك على اثر استخدام ادوات السياسة النقدية المستحدثة.
2. **اهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في الوقت الراهن من أهمية الاعتماد على ادوات السياسة النقدية المستحدثة وبالذات أداة التسهيلات القائمة من قبل البنك المركزي العراقي لغرض تحقيق الاستقرار النقدي في العراق.
3. **أهداف البحث :** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
 - أ. بيان اهمية الاستقرار النقدي للعراق.
 - ب. توضيح أهمية ادوات السياسة النقدية المستحدثة المتمثلة في اداة التسهيلات القائمة للبنك المركزي.
 - ت. التعرف على دور واثار ادوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في تحقيق الاستقرار النقدي للعراق.
4. **فرضية البحث :** يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الأساسية (ان اداة التسهيلات القائمة تسهم في تحقيق الاستقرار النقدي للعراق).
5. **حدود البحث:** تشمل الحدود المكانية والزمانية لإجراء البحث وكما يأتي:
 - أ. **الحدود المكانية:** سيقصر البحث في الجانب التطبيقي على الاقتصاد العراقي، لكونه بلد الباحثين.
 - ب. **الحدود الزمانية:** سيتم الاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2021) وذلك لكونها المدة التي تتوفر فيها بيانات البحث.
6. **مصادر جمع البيانات والمعلومات:** سيتم الاعتماد على العديد من المصادر في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث وكما يأتي:
 - أ. القوانين والأنظمة والتعليمات.
 - ب. الكتب والدوريات والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية في إنجاز الجانب النظري للدراسة.
 - ج. المنشورات والاصدارات الصادرة عن المنظمات المهنية.
 - د. شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت).
 - ح. التقارير المالية والسجلات للشركات عينة الدراسة.
 - خ. المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين.
7. **أساليب تحليل بيانات الجانب العملي:** سيتم الاعتماد على اساليب قياس ونماذج ومعادلات معتمدة من منظمات عالمية وبعض الأساليب الاحصائية.
8. **منهج البحث:** سيتم الاعتماد على عدة مناهج علمية في انجاز البحث منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.
9. **هيكلية البحث:** انقسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول الاول منها الاطار المفاهيمي للادوات السياسة النقدية المستحدثة والاستقرار النقدي، فيما تناول الثاني تطور مؤشرات التسهيلات القائمة للبنك المركزي والاستقرار النقدي للمدة(2004-2021)، فيما تناول الثالث التحليل القياسي للعلاقة بين التسهيلات القائمة للبنك المركزي من العملة الاجنبية ومعاملات الاستقرار النقدي

واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي الادوات التقليدية والمستحدثة للسياسة النقدية والاستقرار النقدي

اولاً: الادوات التقليدية للسياسة النقدية: تعد من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية الائتمان ولنوعته أي بمعنى يقوم بالتأثير على كمية الاحتياطي النقدي للمصرف التجاري والمودعة لدى البنك المركزي ويتسع نطاق تطبيقها في البلدان ذات الانظمة المصرفية المتطورة، والتي تتوافر فيها الاسواق النقدية والمالية المتطورة، وتتمثل هذه الادوات في تغير سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، وتعديل نسبة الاحتياطي القانوني، وان السمة غير المباشرة التي تتصف بها هذه الادوات تتمثل في ان تأثيرها على عرض النقود لا يكون مباشراً، اذ يقوم البنك المركزي بالتأثير على المصارف التجارية من خلال التأثير على احتياطاتها القانونية المودعة لدى البنك المركزي، ومن ثم تقوم المصارف التجارية هي الاخرى بالتأثير على الائتمان (الشمري، 2013، ص: 153) ويمكن توضيحها بما يأتي:

1. **سياسة سعر اعادة الخصم:** تعد هذه الاداة الاولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان، ويعني بسعر إعادة الخصم (سعر البنك)، بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء ما يقدم من قروض او خصم الكمبيالات او اذونات الخزينة القصيرة الاجل الموجودة لدى المصارف التجارية لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى المصارف أي ان المصارف التجارية لا تستطيع خلق الودائع او منح الائتمان بشكل مستقل مالم تكون هناك سيولة متاحة ومن ثم فهي مضطرة للرجوع الى البنك المركزي بوصفه الملجأ الاخير للأقراض، ليقوم البنك بإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات، حيث يستطيع البنك المركزي بواسطة هذه الاداة استهداف حالة التضخم والانكماش في الاقتصاد، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة انكماشية بواسطة رفع سعر إعادة الخصم، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة القروض الممنوحة الى المصارف التجارية وبالتالي يقل اقراض المصارف التجارية من البنك المركزي، ونتيجة لذلك سوف تتسارع المصارف التجارية لرفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة الى الافراد والمشاريع الاقتصادية، بمعنى ان المصارف التجارية تنقل كلفة اقراضها من البنك المركزي الى الافراد والمشاريع عن طريق رفع سعر الفائدة، ويحدث العكس في حال اتباع سياسة توسعية في حالة الركود الاقتصادي وعلى الرغم من أهمية سعر إعادة الخصم ودورها كأداة مهمة في التأثير على حجم الائتمان، إلا ان هناك عوامل عدة تقلل من فعاليتها ومنها عندما يتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية كبيرة تجعلها تمتنع من اللجوء الى البنك المركزي وتعتمد على مواردها الذاتية في بناء سياسة الائتمانية ومنح القروض من دون الحاجة الى إعادة خصم الأوراق التجارية لأجل الحصول على السيولة النقدية (الخيكاني، مصدر سابق، ص 18-19).

2. **سياسة متطلبات الاحتياطي القانوني:** تتوقف قدرة المصارف التجارية في خلق الائتمان وتقديم القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعاً من السيولة لمقابلة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة مثل إقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية وحتى لا تقع المصارف في أزمة سيولة يتطلب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي حيث يفرض البنك المركزي على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية لديه ومن دون مقابل في شكل رصيد دائن حيث يقوم البنك المركزي

بتحديد هذه النسبة والتحكم بواسطتها في مقدرة المصارف على تقديم الائتمان وخلق الودائع (الشيباني، 2018، ص:143)، ويتحدد هذا القدر بصورة أساسية من إجمالي الودائع تحت الطلب التي يقوم العملاء بالاحتفاظ بها لدى المصرف التجاري. وقد يزداد ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لدى هذه المصارف، وتأتي مقدرة البنك المركزي في السيطرة والتحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية من خلال استخدام هذه الأداة عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي (ارتفاعاً أو انخفاضاً) بما يؤدي الى (نقصان أو زيادة) بحجم الاحتياطيات الفائضة المتوفرة لدى المصارف التجارية، وبذلك يؤدي الى (نقص أو زيادة) في مقدرة هذه المصارف على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على الائتمان في سبيل الإستثمار. فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي زيادة نسبة الإحتياطي القانوني الالزامي على الحسابات الجارية والحد من قدرة المصارف التجارية في استغلال أرصدة هذه الحسابات، فهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها في تحقيق الإيرادات. بالإضافة الى إن زيادة نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي الى زيادة التكلفة على المصارف وضياع الفرصة بتحقيق ارباح كان من الممكن تحقيقها، وكل ذلك يؤدي الى التأثير في حجم التكاليف لدى المصارف بصفة عامة واضطرابها اما الى زيادة سعر الفائدة المدينة على القروض المقدمة للمستثمرين، او الى تخفيض سعر الفائدة الدائنة على الودائع التي يحتفظ بها لديه ويؤثر هذا كله على حجم المتغيرات الكلية للدولة كالادخار والاستثمار.

3. **سياسة عمليات السوق المفتوحة:** تتلخص هذه السياسة في تدخل البنك المركزي إلى الاسواق المالية كبائع أو مشتري للسندات بهدف التأثير على حجم السيولة في الاسواق. اذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترات التضخم من اجل تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الانفاق النقدي ويدخل كمشتري أثناء فترات الركود الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح القروض ثم زيادة حجم الانفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق.

(البياتي وسماره، مصدر سابق، ص: 243-244) الا ان تطبيق هذه الأداة ونجاحها يتطلب وجود سوق مالية واسعة ومنظمة ومتقدمة، فضلاً عن ان هذه الأداة تصبح منخفضة الفعالية عندما تكون للمصارف التجارية إحتياطات نقدية كبيرة فائضة، وأسواق مالية غير منظمة وغير متقدمة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، وكذلك إذا توسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية المصارف التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وايضا إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية. (السيد علي والعيس، 2004، ص: 363).

ثانياً. الادوات المستحدثة للسياسة النقدية: بسبب التطورات الاقتصادية التي رافقت معظم بلدان العالم المتقدمة وذلك بسبب التحرر المالي وتحرر حركة السلع والخدمات، فضلاً عن الازمات المالية التي اصابت العديد من اقتصاديات تلك البلدان، هذا أدى الى ظهور ممارسات جديدة متمثلة بتبني البنك المركزي سياسات توسعية تقوم على أساس نظرية المصدقية من خلال استخدام أدوات حديثة تهدف الى كبح الازمة والتخلص من التأثيرات التي يتركها الكساد الاقتصادي. يمكن إيجاز هذه الأدوات بما يأتي:

1. **أداة التيسير الكمي:** تعرف بأنها ممارسة تقوم بها البنوك المركزية عند محاولتها الحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق اصدار فائض من النقود وطرحها في

الاقتصاد دون مقابل، وقد استخدم هذه الأداة في القرن الواحد والعشرين للتخفيف من أثر الازمة المالية عام(2008) من قبل الولايات المتحدة واليابان. (مطاي وفتيحة 2016، ص:12)، وتعرف هذه الاداة بأنها شراء البنك المركزي لسندات عائدة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك أذون الخزانة، بهدف زيادة احتياطات البنوك وتوفير السيولة، فضلاً عن العمل على زيادة قيمة هذه الاصول وزيادة المعروض النقدي. (كمال، 2017، ص:117) وبهدف انعاش الاقتصاد، من خلال تزويد البنوك التجارية بالسيولة المالية، مما يجعلها قادرة على الإقراض مرة أخرى (هاني ووعيل، 2018، ص:254).

ثالثاً. اداء التسهيلات لقائمة: هذه الاداة تساعد بشكل كبير على توفير أو سحب السيولة من السوق وتحتوي التسهيلات القائمة على نوعين من التسهيلات هما اقراض المصارف لتوفير السيولة في السوق، ونظام الايداع لسحب السيولة من السوق(الدعمي والسعدي، 2019، ص: 74) وكما يلي:

أ. تسهيلات الاقراض القائمة: تعتمد البلدان التي لديها أنظمة مالية غير متطورة على التسهيلات القائمة بشكل اكبر من اعتمادها على عمليات السوق المفتوحة، ومن خلال هذه الاداة يمكن ضخ السيولة في الاسواق المالية من خلال منح القروض للبنوك من قبل البنك المركزي ومع تحديد الفوائد وفقاً للاهداف الاساسية للسياسة النقدية (برعي، 1977، ص:143). وقد بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات من اجل الحفاظ على نظام مالي سليم ومنظم يضمن السيطرة على اتجاهات السيولة المصرفية عبر الاشارات السعرية وتكون هذه التسهيلات على ثلاث انواع وهي:

1- **الائتمان الاولي :** يمنح البنك المركزي ائتماناً اولياً بناءً على استثمار ليلي، والذي يصبح بعد ذلك أسبوعياً، كمصدر لدعم تمويل البنك. يستخدم البنك هذا الائتمان لما يصل إلى 20% من رأس ماله لمدة 15 يوماً.

2- **الائتمان الثانوي :** يقدم البنك المركزي هذا النوع من الائتمان كائتمان قصير الأجل يصل إلى شهر واحد، ويعد هذا الائتمان مصدراً لدعم التمويل المصرفي، بسعر فائدة يساوي سعر البنك زائد ثلاث نقاط فوق سعر الائتمان الأولي.

3- **تسهيلات الملجأ الاخير للاقراض:** اذ يمنح الائتمان في الظروف الاستثنائية الحرجة الى المصارف التي تعاني من ازمات مالية حادة من قبل البنك المركزي، بشرط ان يستند طلب المساعدة المالية على تحسين السيولة لديه كما تقدم تلك التسهيلات لغرض الحفاظ على النظام المالي (الشبيبي، 2007، ص:35).

ب. تسهيلات الايداع القائم: الهدف من هذه الأداة هو الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الودائع العامة(ودائع الجمهور) وامتصاص السيولة الفائضة، وتتميز هذه الأداة ببساطتها لأن المصارف تودع السيولة الفائضة خارج الاحتياطي القانوني والائتمان بأسعار فائدة معروفة، ويمكن أن يتغير السعر وفقاً للظروف الاقتصادية للبلاد(علي، 2012، ص:45). وتنقسم تسهيلات الايداع القائم الى نوعان هما:(الخرجي، 2010، ص:10).

1. **الاستثمار الليلي:-** هو استثمار قصير الاجل لليلة واحدة اذ يتم فتح حساب في البنك المركزي يودع فيه المبلغ المراد استثماره ثم يقوم البنك المركزي بحساب الفائدة في اليوم.

2. **ودائع لمدة (14) و(30) و(60) يوماً:** هذا النوع من التسهيلات يقدم المصرف طلب فتح حساب جاري لدى البنك المركزي باسمه ويكون خاصاً بالودائع وبعدها يتم تحديد الوديعة ومدة الاستثمار سواء (14) أو (30) أو (60) يوماً، ويتم احتساب الفائدة على أساس مدة الاستثمار.

رابعاً- اسعار الفائدة الصفرية: لمواجهة تداعيات الازمة المالية للدول المتقدمة عام(2008)تقدم الاقتصاديين مجموع من الحلول المقترحة واهمها سعر الفائدة الصفري الذي يهدف الى تحفيز النمو من خلال تبني سياسات مالية ونقدية توسعية تعرف بسياسة التحفيز المالي(95:2013,IMF) اذ ان البنوك المركزية تنتهج سياسة معدلات الفائدة الصفرية في اوقات الأزمات وذلك لتسهيل حصول الأفراد على الائتمان، اذ ان العلاقة بين سعر الفائدة على الائتمان والمبلغ المطلوب منه عكسية (حمزاوي، 1997، ص:100) كما ان اسعار الفائدة الصفرية تسهم في التأثير على اسعار صرف العملة في السوق الدولية للعملات عن طريق عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن من خلالها شراء وحدات من عملة اخرى. كما ان البنوك المركزية تقوم بتثبيت سعر الفائدة عند المستوى الصفري ليكون منسجماً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف الى تحفيز الاقتصاد على النمو عن طريق سياسة التحفيز المالي، فضلاً عن استهداف التضخم. (علي، 2013، ص:72).

خامساً: نافذة بيع العملة: وتعرف نافذة بيع العملة كأحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لشراء وبيع العملات الأجنبية(الدولار)من وإلى المصارف التجارية المعتمدة، أذ تهدف إلى التحكم في المعروض النقدي والسيولة العامة لتحقيق هدفها من خلال خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذلك سعر الصرف (ثويني، 2005، ص:10). ولغرض اشباع الطلب المحلي من العملة الاجنبية(الدولار)يباع في النافذة(تحويلات دولية لتمويل واردات القطاع الخاص، او مبيعات نقدية لتمويل حاجة كالعلاج والسفر وغيرها)وتتخذ نافذة بيع العملة عدة انواع:

أ. نافذة بيع العملة ذو الاتجاهين: في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف مشتري أو بائع للعملة بشكل مباشر، وذلك لضمان الاستقرار في اسعار الصرف

ب. نافذة بيع العملة ذو الاتجاه الواحد: في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي في نافذة الصرف الاجنبي ببيع النقد الأجنبي(الدولار)فقط، أي أنه يتدخل في اتجاه واحد لتلبية الطلب الوطني على النقد الأجنبي وواردات التمويل(رحيم، 2020، ص:44).

ج. البيع العاجل: يعتمد هذا النوع من النوافذ على عمليات البيع اليومية أو الاسبوعية التي يقوم بها البنك المركزي أذ يقوم المشترون بشراء العملة وفق السعر المعلن في وقت اتمام عملية التبادل وبصورة نقدي، ويتحدد وفق سعر الصرف الفوري العاجل.

د. البيع الاجل: هي أن عملية بيع العملات اليومية والاسبوعية تتم من خلال عقود ذات آجال استحقاق متفاوتة، وتساعد هذه العملية في تكوين توقعات مستقبلية حول الأسعار، وتزيد من الثقة في القدرة السياسية النقدية لتحقيق الاستقرار (الغالي، 2011، ص:34).

ثانياً: الاطار المفاهيمي للاستقرار النقدي ومتطلباته واهدافه ومعاييرہ: الاستقرار النقدي هو الاستقرار في المستوى العام للأسعار وفي سعر الصرف، فضلاً عن توافر هيكل سعر فائدة مناسب للاقتصاد. بمعنى آخر، اي بعبارة اخرى يعبر الاستقرار النقدي عن حالة الاستقرار في الأسعار(أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف)عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج المحلي لتلافي حدوث تقلبات اقتصادية تؤدي إلى حدوث أزمات نقدية، ويعد الاستقرار النقدي الهدف النهائي الذي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقه بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية (عبد الحميد، 2003، ص:20). وهناك عدة متطلبات للاستقرار النقدي منها ما يتعلق بالوضع

الداخلي وتلك المتعلقة بالوضع الخارجي. ومن أهم هذه المؤشرات تحقيق توازن نسبي في التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، وتحقيق الإنسجام في معدل نمو عرض النقود ومتطلبات الأنفاق العام والتحكم بالمصارف التجارية، وتوجيه انشطتها المصرفية، وزيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح وأستقرار الأسعار في السوق المحلية. اما عن الاهداف المركزية للاستقرار النقدي فمنها تمثل اهداف السياسة النقدية والتي تدعى بالمربع السحري والتي تتمثل ب (استقرار سعر الصرف استقرار المستوى العام للأسعار، والنمو الاقتصادي المرتفع، والعمالة الكاملة، ثم الاستقرار الاقتصادي) هي الاساس التي تسعى السياسة، ولتحقيق ذلك يجب على السلطة النقدية اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إعادة تنشيط دورة الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تقوية الطلب الفعال المقترن بالمعروض النقدي، وهذا يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الذي يترك اثار إيجابية على مستوى الاستثمار والعمالة ويزداد الاستهلاك والدخل. (الجنابي، 2014، ص: 238) اما عن معايير الاستقرار النقدي فهناك عدة معايير للاستقرار النقدي اهمها (عاشور، 2013، ص: 15- 14):

1- معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي): ويقاس بالتغير النسبي في عرض النقود الواسع على التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وقيمة المعامل تدل على مستوى الاستقرار النقدي، فاذا كانت تساوي الواحد الصحيح، فهذا يدل على وجود استقرار نقدي، واذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يدل على لضغط التضخمي، واذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح، فإن هذه الحالة تشير لضغط انكماش.

2- معامل الاستقرار النقدي الثاني: والذي يعبر عن معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي /معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3- معامل الاستقرار النقدي الثالث: والذي يعبر عن معدل التغير في عرض النقد الواسع (M2) معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار.

4- نموذج معامل الاستقرار النقدي الرابع: والذي يعبر عن فائض عرض النقود.

المبحث الثالث: تحليل ادوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة ومؤشرات الاستقرار النقدي للعراق للمدة 2021-2004

اولاً: نسبة الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (2021-2004): مارس البنك المركزي العراقي دوره الفعال على المصارف التجارية من خلال الاحتياطي القانوني (الالزامي) الذي يفرض كنسبة من الودائع التي تودع لدى المصارف التجارية كأحد ادوات السياسة النقدية (التقليدية)، بهدف حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي ممكن ان تتعرض لها المصارف، وكذلك يعد وسيلة للسيطرة على نسبة مهمة من السيولة عن طريق التحكم بقدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان من خلال مضاعف الائتمان (الودائع). ويتضح من الجدول (1) والشكل (5) النسبة التي كان يفرضها البنك المركزي العراقي على المصارف التجارية خلال مدة البحث (2021-2004)، حيث أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات عام (2004) حول نسبة الاحتياطي التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها بهدف رسم سياسة نقدية مُستقرة، اذ قامت بتوحيد النسب وجعلها نسبة واحدة وهي (25%)، حيث يحتفظ المصرف التجارية بنسبة (20%) لدى البنك المركزي و (5%) في خزائن المصرف التجاري واستمرت هذه النسبة حتى عام (2009) وذلك لسحب أكبر قدر ممكن من السيولة والحد من قدرة المصارف على منح الائتمان، اما في ايلول عام (2010) قرر البنك المركزي

العراقي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) على الودائع الحكومية الى نحو (15%) بهدف تشجيع الاستثمار حيث سجل (10%) لدى البنك المركزي و (5%) لدى خزائن المصرف التجاري وانسجماً مع توجيهات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي لإسناد عملية التنمية الاقتصادية ولدعم المصارف التجارية من حيث توفير السيولة، استمر البنك المركزي العراقي باعتماد نسبة الاحتياطي القانوني (15%) الى عام (2019)، اما في عام (2020) قرر البنك المركزي العراقي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية من (15%) الى (13%)، وذلك لغرض دعم المصارف التجارية من حيث توفير السيولة اللازمة لمواجهة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط وجائحة كورونا، وفي عام (2021) عادة نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) الى (15%) بدل من (13%) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بعد جائحة كورونا.

الجدول (1): نسبة الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني %
2004	25
2005	25
2006	25
2007	25
2008	25
2009	25
2010	15
2011	15
2012	15
2013	15
2014	15
2015	15
2016	15
2017	15
2018	15
2019	15
2020	13
2021	15

المصدر: من اعداد الباحثين بالرجوع الى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: نسبة اعادة الخصم في العراق للمدة 2004-2021: يعد سعر اعادة الخصم من اكثر الادوات الاقتصادية التي يملكها البنك المركزي تأثيراً على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية، وهي من اهم الادوات المستخدمة في الحد من التضخم والسيطرة على عرض النقود ويقصد بها سعر الفائدة على الاموال التي يقرضها البنك المركزي للمصارف التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة التي تستخدمها لغرض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات، والجدول (2) والشكل (6) يوضح نسبة سعر اعادة الخصم التي حددها البنك المركزي العراقي خلال مدة البحث (2004-2021)، حيث بلغت نسبة الخصم عام (2004) نحو (6%)، ثم استمر بالارتفاع في السنوات التي تليها حتى سجلت أعلى نسبة عام (2007) بلغت نحو (20%)، لأن البنك المركزي يعتمد الى رفع سعر إعادة الخصم في حالات التضخم للحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي، ثم عاد سعر الخصم بعد ذلك للانخفاض عام (2007) ليثبت عند نسبة (6%) حتى عام (2015) وذلك لان البنك المركزي يعمل على تغير سعر اعادة الخصم للتأثير على كمية عرض النقود بوصفه سعر تأشيري، اما عام (2016) عمد البنك المركزي الى خفض نسبة سعر الخصم نحو (4.33%)، واستمر البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الخصم حيث سجل نسبة (4%) عام (2017) واستمرت حتى عام (2021) وهي اقل نسبة للخصم خلال مدة البحث بهدف

التأثير على قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي فعندما يمر الاقتصاد بحالة الكساد وتلك المشاريع الاستثمارية في البلد وضع الطلب على الائتمان يعتمد البنك المركزي الى تخفيض هذه النسبة لدعم قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي.

الجدول (2): نسبة اعادة الخصم في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	نسبة اعادة الخصم %
2004	6.00
2005	7.00
2006	10.42
2007	20.00
2008	16.75
2009	8.83
2010	6.25
2011	6.00
2012	6.00
2013	6.00
2014	6.00
2015	6.00
2016	4.33
2017	4.00
2018	4.00
2019	4.00
2020	4.00
2021	4.00

المصدر: من اعداد الباحثين بالرجوع الى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

ثالثاً: التسهيلات القائمة للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2021: طبقت هذه الاداة عام 2004 من اجل منح الامان للمصارف وادارة فائض السيولة لديها بكفاءة عالية، وتشجيع المصارف على التعامل فيما بينها بصورة اوسع من الاقتصار بالتعامل مع البنك المركزي فيما يخص ادارة السيولة، وتتضمن التسهيلات القائمة للبنك نوعين من التسهيلات هما:

1. تسهيلات الاقراض القائم للبنك المركزي للمدة 2004-2019: شهدت تسهيلات الاقراض القائم للبنك ارتفاعاً من نحو (6%) عام (2004) الى نحو (20%) عام (2007) رافق ذلك زيادة نسبة الفائدة الأولية على الائتمان التي ارتفعت من (8%) الى (22%) للعالمي المذكورين، كما شهدت زيادة في نسبة الفائدة الثانوية على الائتمان حيث بلغت (9%-23%)، ايضاً زادت نسبة فائدة الملجأ الأخير للاقتراض حيث بلغت (9.5%-23.5%) بهدف كبح جماح التضخم، في حين شهدت انخفاض في نسبة سعر السياسة النقدية نحو (16.7%) عام (2007) الى نحو (6.2%) عام (2010) وقد رافق هذا انخفاض في نسبة الفائدة الأولية والثانوية والملجأ الأخير للاقتراض، حيث بلغت الأولية نحو (8.2%-18.7%) وبلغت الثانوية (9.25%-19.7%) والملجأ الأخير للاقتراض (9.7%-20.2%) وذلك لقيام البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة على الائتمان بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي، وشهدت المدة (2011-2015) استقراراً لنسبة سعر السياسة النقدية ونسبة الفائدة الأولية والثانوية والملجأ الأخير للاقتراض حيث بلغت (6%)، (8%)، (9%)، (9.5%) على التوالي، وشهد عام (2016) انخفاض في كل النسب حيث بلغت نسبة سعر السياسة النقدية (4%) ونسبة فائدة الأولية على الائتمان (6%) ونسبة فائدة الثانوية للائتمان (7%) ونسبة الملجأ الأخير للاقتراض (7.8%)، ذلك المدة (2017-2021) شهدت استقراراً في نسبة سعر السياسة النقدية (4%)، كذلك نسبة فائدة الأولية للائتمان (6%) ونسبة فائدة الثانوية للائتمان (7%) ونسبة الملجأ الأخير للاقتراض (7.5%). وبشكل عام بلغ اجمالي نسبة سعر السياسة النقدية (129.58) وبلغ اجمالي نسبة الفائدة الأولية على الائتمان (165.58) وبلغ اجمالي نسبة الفائدة

الثانوية للائتمان (183.58) وبمتوسط (10.19889) واخيراً اجمالي نسبة الملجأ الأخير للاقتراض (192.58) وكما مبين في الجدول (3)

جدول (3): تسهيلات الاقتراض القائم للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2019)

السنة	سعر السياسة النقدية %	الفائدة على الائتمان الاول %	الفائدة على الائتمان الثاني %	فائدة الملجأ الأخير للاقتراض %
2004	6.00	8.00	9.00	9.50
2005	7.00	9.00	10.00	10.50
2006	10.42	12.42	13.42	13.92
2007	20.00	22.00	23.00	23.50
2008	16.75	18.75	19.75	20.25
2009	8.83	10.83	11.83	12.33
2010	6.25	8.25	9.25	9.75
2011	6.00	8.00	9.00	9.50
2012	6.00	8.00	9.00	9.50
2013	6.00	8.00	9.00	9.50
2014	6.00	8.00	9.00	9.50
2015	6.00	8.00	9.00	9.50
2016	4.33	6.33	7.33	7.83
2017	4.00	6.00	7.00	7.50
2018	4.00	6.00	7.00	7.50
2019	4.00	6.00	7.00	7.50
2020	4.00	6.00	7.00	7.50
2021	4.00	6.00	7.00	7.50
المجموع	129.58	165.58	183.58	192.58
المتوسط	7.198889	9.198889	10.19889	10.69889

المصدر/ التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2021)

2. تسهيلات الايداع القائم للمدة 2004-2021. استحدث البنك المركزي

عام (2005) تسهيلات الايداع القائمة اي قبول الودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي حصراً بهدف امتصاص الفائض من السيولة العامة واستثمارها لديه لقاء فائدة محددة في حالة رغبة المصارف بالاستثمار، وتقسّم الى نوعين:

أ-ودائع بالدينار العراقي: سجل اجمالي تسهيلات الايداع بالدينار العراقي بنسبة سعر فائدة في عام (2004) حوالي (6%) نحو (4318) مليار ديناراً لنافذة استثمار 7 ايام، في حين شهد عام (2005) بدأ العمل بنافذة استثمار 14 يوماً، 30 يوماً بسعر فائدة (6%) و (7%) وبأجمالي رصيد بلغ (1306782) مليار ديناراً موزعة على جميع نوافذ الاستثمار 7 ايام، 14 يوماً، 30 يوماً، في حين سجل عام (2006) ارتفاع في المبالغ المستثمرة بالدينار العراقي حيث بلغ اجمالي رصيد (5088061) مليار ديناراً ومعدل نمو (289.39%)، وفي الاعوام (2007-2010) سجل انخفاض في اجمالي المبالغ المستثمرة اذ بلغ اجمالي الرصيد (1066-45544379) مليار ديناراً وبمعدل نمو سالب (10.5%) و (62%) بسبب رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية، وايضا تم ايقاف العمل بنافذة استثمار 14 يوماً، 30 يوماً خلال عام (2010) واستمر العمل بنافذة 7 ايام تنفيذاً لتوجيهات السياسة النقدية الهادفة لتشجيع المصارف لتمويل المشاريع، وفي الاعوام (2011-2013) استمر العمل بنافذة 7 ايام بسعر فائدة بلغ (4%) وبأجمالي رصيد (2470-3134) مليار ديناراً وبمعدل نمو (131%) و (22%) بسبب دور هذه الاداة في سحب السيولة الفائضة، وانخفضت في الاعوام (2014-2015) حيث بلغ سعر الفائدة (1.4%-1%) و اجمالي رصيد (332-383) مليار ديناراً لنافذة استثمار 7 ايام بسبب عزوف المصارف عن المشاركة في توظيف مواردها، وفي عام (2016-2017) عاد العمل بنافذة استثمار 14 يوماً، 30 يوماً بعد تخفيض اسعار الفائدة مما ادي الى انخفاض اجمالي الودائع اذ بلغ (1058-2587) مليار ديناراً وبمعدل نمو

سالب (22%) و (59%) لجميع نوافذ الاستثمار 7 ايام 14 يوماً، 30 يوماً بسبب عدم السماح للمصارف الحكومية بالاستثمار، وفي عام (2018-2019) سجل الرصيد القائم لجميع الحوالات انخفاض حيث بلغ (453-455) مليار ديناراً وبمعدل نمو سالب (57%) (-0.42%) وعلى التوالي بسبب توقف العمل بنافذة استثمار 14 يوماً والاستمرار بعدم السماح للمصارف الحكومية بالاستثمار، وفي عام (2020-2021) توقف العمل بجميع نوافذ الاستثمار 7 ايام، 14 يوماً، 30 يوماً وبشكل عام بلغ اجمالي الودائع الاستثمار لمدة 7 يوم بالدينار العراقي (86.72) مليار ديناراً وبمتوسط حسابي (5.42) وبلغ اجمالي الودائع الاستثمار لمدة 14 يوماً بالدينار العراقي (1358.2) مليار ديناراً وبمتوسط (169.775) وبلغ اجمالي الودائع الاستثمار لمدة 30 يوماً بالدينار العراقي (78.63) مليار ديناراً وبمتوسط (8.736667) في حين بلغ اجمالي الرصيد القائم لتسهيلات الايداع (54712281) مليار ديناراً وبمتوسط (3419518) وكما موضح في جدول (4).

جدول (4) تسهيلات الايداع القائم للبنك المركزي للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنة	سعر السياسة النقدية (1)	ودائع الاستثمار لمدة 7 يوم الدينار العراقي (2)	ودائع الاستثمار لمدة 14 يوم بالدينار العراقي (3)	ودائع الاستثمار لمدة 30 يوم بالدينار العراقي (4)	اجمالي الرصيد القائم لتسهيلات الايداع (5)	معدل النمو % (6)
2004	6.00	6.00	-	-	4318	-
2005	7.00	5.00	6.00	7.00	1306782	-69.7
2006	10.42	14.00	15.00	16.00	5088061	289.36
2007	20.00	18.00	19.00	20.00	45544379	-10.48
2008	16.75	14.75	15.75	16.75	2750885	-39.59
2009	8.83	6.83	1300	14.00	2803	1.89
2010	6.25	4.25	-	-	1066	-61.96
2011	6.00	4.00	-	-	2470	131.71
2012	6.00	4.00	-	-	3115	26.11
2013	6.00	4.00	-	-	3134	0.61
2014	6.00	1.42	-	-	383	22.21
2015	6.00	1.00	-	-	332	-13.32
2016	4.33	1.29	0.95	1.20	2587	-22.07
2017	4.00	0.50	0.75	1.00	1058	-59.10
2018	4.00	0.68	0.75	1.18	455	-56.99
2019	4.00	1.00	-	1.50	453	-0.43
2020	4.00	-	-	-	-	-
2021	4.00	-	-	-	-	-
المجموع	129.58	86.72	1358.2	78.63	54712281	138.25
المتوسط	7.198889	5.42	169.775	8.736667	3419518	9.216667

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، العمود رقم (6) من اعداد الباحثين

ت- ودائع بالدولار الامريكي: بدأ البنك المركزي العراقي باستخدام هذا النوع من الودائع عام (2005) اذ إصدار تعليماته بقبوله الودائع في الدولار الأمريكي واستثمارها لمدة 7 أيام و 30 يوماً و 90 يوماً، اذ سجل اجمالي الودائع من الدولار في عام 2005 (4155889) مليون دولار وبسعر فائدة (2.50%) للمدة 7 يوم و (3.00%) للمدة 30 يوم و (3.25%) للمدة 90 يوماً، فيما سجل اجمالي الودائع خلال عام (2006) (1031825800) مليون دولاراً وبسعر فائدة (2.75%) للمدة 7 يوم و (3.10%) للمدة 30 يوماً و (3.60%) للمدة 90 يوماً وبمعدل نمو (23.8%)، وسجلت المدة (2007، 2008، 2009) تذبذب بين انخفاض وارتفاع في المبالغ المستثمرة بالدولار حيث بلغ نحو (1566934، 1804965، 747.500) مليون دولاراً على التوالي وبمعدل نمو (0.99%) (1.41) (-0.13%)، وذلك بسبب عدم وجود أي مبالغ مستثمرة كودائع للمدة 90 يوماً حيث توقفت المصارف عن الإيداع واستثمارها خلال الأعوام (2007-2009)، وفي عام (2010) تم إلغاء العمل بجميع النوافذ ومن ضمنها نافذة الاستثمار بالدولار الأمريكي تنفيذاً لتوجيهات السياسة النقدية

التي تهدف الى تحفيز المصارف وتوفير الائتمان لتمويل المشاريع وكما موضح في الجدول (5).

جدول رقم (5) ودائع بالدولار الامريكي للمدة (2004-2021)

السنة	سعر السياسة (1)%	ودائع الاستثمار لمدة 7 ايام بالدولار الامريكي (2)	ودائع الاستثمار لمدة 30 يوم بالدولار الامريكي (3)	ودائع الاستثمار لمدة 90 يوم بالدولار الامريكي (4)	اجمالي الودائع بالدولار الامريكي (5)	معدل النمو % (6)
2005	7.00	2.50	3.00	3.25	4155889	-
2006	10.42	2.75	3.10	3.60	1031825800	23.8
2007	20.00	2.75	3.25	3.50	747.500	-0.99
2008	16.75	2.13	2.46	2.71	1804965	1.41
2009	8.83	1.00	1.25	1.50	1566934	-0.13
المجموع	63	11.13	13.06	14.56	1039354336	25.21
المتوسط	12.6	2.226	2.612	2.912	207870867	12.605

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، العمود رقم (6) من اعداد الباحثين

رابعاً: تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي للعراق للمدة 2004-2021:

1- معامل الاستقرار النقدي: يعتمد هذا المعيار من قبل صندوق النقد الدولي في سياسته للتعرف على الاتجاهات الانكماشية والتضخمية، وهو يعبر عن التغير النسبي في عرض النقد (M2) الى التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويتضح من الجدول (4) ان الاقتصاد العراقي لم يشهد اي استقراراً نقدياً خلال مدة البحث (2004-2021)، حيث كان معاملته متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وبحدود (17.4، -1.5) نقطة عامي (2014-2020) وعلى التوالي وبمتوسط (4.8) نقطة خلال مدة البحث (2004-2021)، الا انه بشكل عام كانت قيمته اعلى من الواحد صحيح وذلك لارتفاع معدل التغير في عرض النقد (M2) بالمقابل ارتفاع او انخفاض معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال مدة البحث، مما يشير الى تعرض الاقتصاد العراقي الى ضغوط تضخمية نتيجة لسياسته المالية التوسعية بسبب تزايد النفقات العامة وبالتالي زيادة عرض النقد بالمقابل بقاء الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خاضع للقطاع النفطي وتغييرات الكميات المصدرة واسعار النفط في السوق العالمية، وهذا يشير الى عدم تبني السياسات الاقتصادية للحكومة هدف استقرار اقتصادي حقيقي، واقتصارها على قيام السياسة النقدية باتخاذ كافة الاجراءات التي تحقق ذلك وبالذات ادارة وتوجيه المتغيرات النقدية نحو الاستقرار وقد حققت نجاحات عندما تكون الظروف الاخرى المتعلقة بالعائدات النفطية مؤاتيه، لهذا يجب ان يكون هناك تناسق مع السياسات الاخرى (المالية والتجارية وغيرها) لتحقيق ذلك.

2. معيار معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي (2004-2021): لم يشهد الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث استقرار نقدي ايضاً وفق هذا المعيار، حيث يتضح من الملحق (1) ان معاملته الاستقرار النقدي حيث كان معاملته متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وبحدود (70.6-1.18) نقطة عامي وعلى التوالي وبمتوسط (12) نقطة خلال مدة البحث (2004-2021)، الا انه بشكل عام كانت قيمته اعلى من الواحد صحيح وذلك لارتفاع معدل التغير في الائتمان المصرفي بالمقابل ارتفاع او انخفاض معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما يشير الى تعرض الاقتصاد العراقي الى ضغوط تضخمية، نتيجة لسياسته النقدية التوسعية بسبب تزايد منح الائتمان المصرفي وبالتالي زيادة عرض النقد بالمقابل بقاء الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خاضع للقطاع النفطي وتغييرات الكميات المصدرة واسعار النفط في السوق العالمية.

جدول (6) معدل التغير في عرض النقد (M2) / معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق للفترة (2004-2021)
مليار دينار

السنة	M2(1)	معدل التغير في عرض النقد M2(2)%	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (3)	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي نقطة 4/2 (5)
2004	12254	-	101845	-	-
2005	14684	19.8	103551	1.68	11.79
2006	21080	43.5	109389	5.64	7.71
2007	26956	27.9	111455	1.89	14.76
2008	34920	29.5	120626	8.23	3.58
2009	45438	30.1	124702	3.38	8.91
2010	60386	32.9	132687	6.40	5.14
2011	72178	19.5	142700	7.55	2.58
2012	75466	4.5	162587	13.94	0.32
2013	87679	16.2	174990	7.63	2.12
2014	90728	3.5	175335	0.20	17.50
2015	84527	6.8	183616	4.72	1.44
2016	90466	7.02	193744	5.52	1.27
2017	92857	1.5	201059	3.78	0.40
2018	95391	2.6	202776	0.85	3.06
2019	103441	8.4	223075	10.01	0.84
2020	119906	15.9	188112	-15.67	-1.01
2021	132760	10.7	202468	7.63	1.40
المجموع	1261117	280.32	2885600	73.36	81.81
المتوسط	70062.06	16.48941	160311.1	4.32	4.81

المصدر: العמוד (3،1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للأعوام (2004-2021)، العמוד (5،4،2) من اعداد الباحثين

3. **معدل التغير في عرض النقد (M2) الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار في العراق للفترة (2004-2021):** شهد هذا المعيار للاستقرار النقدي ايضا تذبذباً بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث (2004-2021)، حيث تراوح بين (13.68- (-19.8)) عامي (2018-2019) وعلى التوالي وبمتوسط (1.16-). خلال مدة البحث، الا انه بشكل عام كانت قيمته أكبر من الواحد صحيح مما يعني التغير في عرض النقد كان أكبر من التغير في الرقم القياسي للأسعار، وذلك ويعود الى نجاح السياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي العراقي المتمثلة بنافذة بيع لعملة الاجنبية (الدولار) للحفاظ استقرار سعر صرف (الدينار العراقي)، مما انعكاس على استقرار المستوى العام للأسعار لكون العراق يعتمد على الاستيراد لسد احتياجاته من كافة السلع.

4. **معيار فائض عرض النقود للفترة 2004-2021:** يتضح الملحق (3) ان الاقتصاد العراقي شهد تذبذب واضح لمعيار فائض عرض النقود (5998، -987) مليار ديناراً عامي (2013-2017) خلال مدة البحث مما يشير الى الضغوط التضخمية للاقتصاد العراقي اذ بلغ متوسطه (4759) مليار ديناراً خلال مدة البحث.

المبحث الرابع: التحليل القياسي للعلاقة بين معامل الاستقرار النقدي والتسهيلات القائمة للبنك المركزي العراقي:

لقياس هذه العلاقة يجب توصيف نموذج الاستقرار النقدي والمتغيرات المؤثرة فيه، واستنادا الى النظرية الاقتصادية والبحوث السابقة فان متغيرات السياسة النقدية التقليدية هي {نسبة الاحتياطي القانوني (X_1)، وسعر اعادة خصم الاوراق التجارية (X_2) وعمليات السوق المفتوحة متمثلة برصيد حوالات الخزينة (X_3) ومعدل نمو رصيد حوالات الخزينة (X_4)}، اما عن متغيرات السياسة النقدية المستحدثة هي {نافذة بيع العملة الاجنبية متمثلا بالدولار في سوق العملات الاجنبية المتمثلة بمبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية (X_5) ومعدل نمو رصيد مبيعات البنك المركزي من

العملة الاجنبية (X_6)، والتسهيلات القائمة للبنك المركزي ممثلة بمتغير تسهيلات الايداع القائم (الرصيد القائم) (X_7) ومتغير التسهيلات الاقراض (بسر السياسة النقدية) (X_8)، والتسهيلات الاقراض (بسر الملجأ الاخير) (X_9). وان اخذ متغيرات السياسة النقدية التقليدية دون المستحدثة او بالعكس في الانموذج قيد البحث يؤدي الى ظهور مشكلة اخطاء توصيف فيه وبالذات خطأ حذف متغير مهم، وبالنتيجة فان نتائج الاختبارات الاحصائية ستكون غير دقيقة، اما المتغير التابع الذي يمثل معامل الاستقرار النقدي فقد اعتمدت معاملات الاستقرار النقدي، المعبرة عنه في النماذج الاتية:

- 1- انموذج معامل الاستقرار النقدي الاول في السنة الحالية (Y_{1t}): والذي يعبر عن معدل التغير في عرض النقد الواسع (M_2) / معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 - 2- انموذج معامل الاستقرار النقدي الثاني في السنة الحالية (Y_{2t}): والذي يعبر عن معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي / معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 - 3- انموذج معامل الاستقرار النقدي الثالث في السنة الحالية (Y_{3t}): والذي يعبر عن معدل التغير في عرض النقد الواسع (M_2) / معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار.
 - 4- انموذج معامل الاستقرار النقدي الاول في السنة الحالية (Y_{4t}): والذي يعبر عن فائض عرض النقود.
- بعد هذه المرحلة تحديد المتغيرات التوضيحية والمتغير التابع، تم تهيئة البيانات هذه المتغيرات وللمدة (2004-2021) من اجل تقدير هذه النماذج لأربعة لمعامل الاستقرار النقدي بالصيغ الخطية واللاخطية وبأستخدم طريقة الانحدار التدريجي الخلفي (Backward, tepwise Mothed) ضمن البرنامج الاحصائي (SPSS) الاصدار السابع والعشرون، كونها اكثر كفاءة في التوصل الى أفضل تشكيلة تحقق فكرة حسن المطابقة من طريقة الانحدار التدريجي الامامي، وذلك كون طريقة الانحدار التدريجي الخلفي ممكن ان تعالج مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات الاقتصادية، الا أنها تسبب مشكلة أخطاء التوصيف الناجم عن استبعاد متغير توضيحي عند كل خطوة من خطواتها، وان ذلك يؤدي الى تحيز معاملات المتغيرات المتبقية من جهة، وتخفيض تباينات تلك المعالم من جهة أخرى وهذا يعني ان استبعاد متغير توضيحي له أثر إيجابي (منفعة) متمثل في تخفيض تباينات التقديرات، وأثر سلبي (كلفة) يتمثل في تحيز معاملات المتغيرات المتبقية، وأن هناك مقايضة دائماً بين الأثرين وأن أخذ كل منهما بمعزل عن الآخر امر قد لا يكون مرغوباً فيه، ومن المؤشرات الاحصائية المهمة التي تبين الأثرين متوسط مربع الخطأ.
- (راو وميلر، 1990، 56).

مرحلة تقدير النماذج القياسية: من أجل التوصل الى أفضل انموذج قياسي لمعاملات الاستقرار النقدي للتحليل، و/او في التنبؤ باتجاهات معاملات للاستقرار النقدي، فقد تم تقدير واختبار الدلة موضوع البحث في مرحلتين:

1. **المرحلة الاولى:** تم تقدير واختبار العلاقة بين معاملات الاستقرار النقدي وكل المتغيرات السياسية النقدية التقليدية والمستحدثة المؤثرة بشكل منفرد، وفي ظل وجود تباطؤ او تقدم زمني لسنة واحدة وبمختلف الصيغ الرياضية (الخطية واللوغاريتمية المعكوسة واللوغاريتمية المزدوجة) وباستخدام طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، وذلك من اجل التوصل الى افضل بعد زمني للعلاقة بين الدالة موضوع الدراسة والمتغيرات السياسية النقدية وكانت النتائج في الجدول (7) الاتي:

جدول (7) نتائج تقدير نموذج معامل الاستقرار النقدي والمتغيرات التوضيحية بشكل منفرد

المتغير	النماذج المختارة	R2	R-2	F	S.S.E
T	2.885 $Y_{1t}=6.726+0.64 X_{1t}$		%28	3.500	3.909
T	2.272 $Y_{1t}=0.433-0.602 X_{2t}$		%21	5.162	4.857
T	1.989 $Y_{1t}=3.849+0.011 X_{4t}$		%14	3.532	5.066
T	1.846 $Y_{1t}=9.909-0.001 X_{6t-1}$		%24	3.408	5.082
T	2.199 $Y_{1t}=4.024-0.000003 X_{7t}$		%19.3	4.836	4.896
T	2.199 $Y_{1t}=1.675-0.602 X_{9t}$		%20.6	5.162	4.857

المصدر : من اعداد الباحثين

وبناء على هذه النتائج فان المتغيرات المؤثرة على معامل الاستقرار النقدي الاول هي نسبة الاحتياطي القانوني في السنة الحالية (X_{1t})، ومتغير سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية (M_{2t}) هو معدل نمو رصيد حوالات الخزينة في السنة الحالية (X_{4t})، ومعدل نمو رصيد مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في السنة السابقة (X_{6t-1})، وتسهيلات الايداع القائم في السنة الحالية (X_{7t}) ومتغير تسهيلات الاقراض (بسرع الملجا الاخير) (X_{9t})، وذلك بناءً على اجتياز هذه النماذج الاختبارات الاقتصادية والاحصائية.

2- المرحلة الثانية: لتقدير الانموذج معامل الاستقرار النقدي الأول وجميع المتغيرات المختارة في هذه المرحلة تم تقدير واختبار تأثير جميع المتغيرات المنتخبة في المرحلة الاولى على معامل الاستقرار النقدي الاول بالصيغ الخطية واللاخطية، وقد اختار الباحثان الانموذج الخطي لكونه أفضل النماذج تعبيراً عن الدالة وكذلك للتعرف على آثار سوء التوصيف الناجم والتوصل الى الانموذج الذي يكون عنده الأثر الصافي لأستبعاد متغير أو متغيرات توضيحية أكبر ما يمكن، ويتبين من الجدول (7)، ما يأتي:

1. الخطوة الاولى: ان ادخال جميع المتغيرات التوضيحية المؤثرة على النموذج يعطي صورة اكثر واقعية وحقيقة لمعامل الاستقرار النقدي، الا انه تظهر هناك مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين هذه المتغيرات والتي من نتائجها استبعاد المتغير (X_{9t}) يمثل تسهيلات اقراض المصارف التجارية بسرع الملجا الأخير لضعف تأثيره، فضلاً عن ارتفاع الخطأ المعياري لمعاملات المتغيرات والخطأ المعياري للتقدير.

2. الخطوة الثانية: فقد أستبعد المتغير (X_{1t}) الذي يمثل متغير نسبة الاحتياطي القانوني وكانت من نتائجها ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) من (0.36) في الخطوة الأولى الى (0.41) في الخطوة الثانية، مما يشير الى ضعف العلاقة ما بين المتغير المستبعد (X_{1t}) والمتغير التابع (Y_{1t})، وذلك يتفق مع الواقع الاقتصادي المصري العراقي من نسبة الاحتياطي القانوني ليس له تأثير كبير وواضح على معامل الاستقرار النقدي الاول وذلك لكون نسبة الاحتياطي القانوني لم تتغير طيلة المدة (2004- 2009) وكانت نحو (25%) فانخفضت نحو (15%) واستمرت على ذلك طيلة المدة (2010- 2021)، وحتى بافتراض تغير نسبة الاحتياطي القانوني بين سنة واخرى، لايتوقع ان يكون له تأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وذلك كون هذه المصارف تمتلك احتياطات نقدية كبيرة، وبالتالي ليس له تأثير على معامل الاستقرار النقدي الاول. فضلاً عن ارتفاع قيمة (F) المحتسبة من (2.746) في الخطوة الأولى الى (3.724) في الخطوة الثانية، وكذلك ارتفاع معنوية معاملات المتغيرات المتبقية حسب اختبار (t)، وذلك لتحيز قيم هذه المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الأسفل، وقد انعكس هذا في انخفاض قيمة الخطأ المعياري

للتقدير (S.E.E) من (4.3776) للخطوة الأولى الى (4.2052) للخطوة الثانية، مما يعني ان الأثر الأيجابي لأستبعاد المتغير (X_{7t}) المتمثل بتخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية كان أكبر من أثره السلبي المتمثل بتحيز قيم تلك المعلمات.

3. الخطوة الثالثة: تم أستبعاد المتغير (X_{2t}) الذي يمثل سعر إعادة الخصم الأوراق التجارية في السنة الحالية، وكانت نتائجها ارتفاع قيمة (R^2) من (0.410) في الخطوة الأولى الى (0.443) في الخطوة الثانية مما يشير الى ضعف العلاقة ما بين المتغير المستبعد (X_{2t}) والمتغير التابع (Y_{1t})، وذلك يتفق مع الواقع الاقتصادي المصري العراقي من ان استخدام الأوراق التجارية في المعاملات التجارية كان على نطاق ضيق، فضلا عن ان اسعار إعادة الخصم للأوراق التجارية كانت متذبذبة طيلة المدة (2009-2004) ثم حافظت على نسبة (6%) طيلة المدة (2010-2015) ثم انخفضت الى نحو (4%) طيلة المدة (2016-2021). وفي ظل هذه الأسعار لاعادة الخصم فانه من الصعب ان تترك اثر على معامل الاستقرار النقدي فضلا عن ارتفاع قيمة (F) المحتسبة من (3.724) في الخطوة الأولى الى (5.245) في الخطوة الثالثة وكذلك ارتفاع معنوية معلمات المتغيرات المتبقية حسب اختبار (t)، وذلك لتحيز قيم هذه المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الأسفل، وقد انعكس هذا في قيمة الخطأ المعياري للتقدير (S.E.E) الذي أنخفض من (4.2053) في الخطوة الأولى الى (4.0685) في الخطوة الثانية، مما يعني ان الأثر الأيجابي لأستبعاد المتغير (X_{15t}) المتمثل بتخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية كان أكبر من أثره السلبي المتمثل بتحيز قيم تلك المعلمات.

4. الخطوة الرابعة: أستبعد المتغير (X_{6t-1}) الذي يمثل معدل نمو رصيد نافذة مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية (الدولار)، وكانت نتائجها انخفاض قيمة (R^2) من (0.443) في الخطوة الثالثة الى (0.346) في الخطوة الرابعة، مما يشير الى وجود علاقة ما بين المتغير المستبعد (X_{6t-1}) و (Y_{1t})، وهذا ما يتفق مع الواقع الاقتصادي العراقي الذي يؤكد على العلاقة الإيجابية بين معدل نمو رصيد مبيعات البنك المركزي العراقي من العملات الاجنبية وبالذات (الدولار) في السنة السابقة ومعامل الاستقرار النقدي الأول. فضلا عن انخفاض قيمة (F) المحتسبة من (5.245) في الخطوة الثالثة الى (5.13) في الخطوة الرابعة، كذلك ارتفاع معنوية معلمات المتغيرين (X_{4t}) حسب اختبار (t)، وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الأعلى بدرجة أقل من تحيز تباينها المقدر نحو الأسفل، في حين انخفضت معنوية معلمات المتغيرين (X_{7t}) وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الأسفل بدرجة أكبر من مقدار الانخفاض في تباينهما المقدر، وقد انعكس هذا كله في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير من (4.0685) في الخطوة الثالثة الى (4.375) في الخطوة الرابعة مما يعني أن الأثر السلبي في استبعاد المتغير (X_{6t-1}) كان أكبر من اثره الايجابي.

5. الخطوة الخامسة: أستبعد المتغير (X_{4t}) الذي هو معدل نمو رصيد حوالات الخزينة في السنة الحالية وتشير نتائجها الى انخفاض قيمة (R^2) من (0.346) في الخطوة الرابعة الى (0.193) في الخطوة الخامسة مما يدل عن وجود علاقة قوية بين المتغير المستبعد (X_{4t}) و (Y_{1t})، وهذا ما يتفق مع الواقع الاقتصادي الذي يؤكد على العلاقة الطردية ما بين متغير نمو رصيد حوالات الخزينة ومعامل الاستقرار النقدي الاول، اذ ان ارتفاع هذا المعدل لهذا النمو ينعكس على ارتفاع عرض النقد وبالتالي ارتفاع بسط معامل الاستقرار النقدي ومن ثم ارتفاع قيمته. فضلا عن انخفاض (F) المحتسبة الى (4.836) في الخطوة الخامسة وانخفضت معنوية معلمات المتغيرين (X_{7t}) حسب اختبار (T) وذلك لتحيز قيم تلك المعلمات نحو الأسفل بدرجة أكبر من مقدار الانخفاض في تباينهما المقدر وقد

أنعكس ذلك كله في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري للتقدير الى (4.836) في الخطوة الخامسة، مما يعني أن الأثر السلبي لأستبعاد المتغير (X_{4t}) كان أكبر من اثره الايجابي.

ج- اختيار أفضل نموذج لتمثيل معامل الاستقرار النقدي للعراق: أظهر تحليل النتائج السابقة لخطوات الانحدار التدريجي الخلفي، ان ادخال جميع المتغيرات التوضيحية في النموذج قيد الدراسة (النموذج الخطوة الاولى) يعطي صورة اكثر واقعية، وأن أستبعاد المتغير (X_{6t-1} ، X_{1t}) في الخطوة الثانية والثالثة ينشئ مشكلة خطأ حذف متغير، والذي أدى الى تخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية (أثر أيجابي) بدرجة أكبر من تحيز قيمها (اثر سلبي). مما أدى الى انخفاض الخطأ المعياري للتقدير الى (4.2052، 4.0686) وعلى التوالي في حين أدى استبعاد المتغير (X_{6t-1}) في الخطوة الرابعة الى تخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية (أثر أيجابي) بدرجة أقل من تحيز قيمها (اثر سلبي)، مما انعكس على ارتفاع الخطأ المعياري للتقدير الى (4.3746)، كذلك أدى استبعاد المتغير (X_{4t}) في الخطوة الخامسة الى تخفيض تباينات معلمات المتغيرات المتبقية (أثر أيجابي) بدرجة أقل من تحيز قيمتها (اثر سلبي) مما انعكس على ارتفاع الخطأ المعياري للتقدير الى (4.867). لهذا فان النموذج الخطوة الثالثة هو الانموذج الافضل لتمثيل معامل الاستقرار النقدي الاول للعراق وذلك لأمتلاكه أقل خطأ معياري للتقدير والبالغ (4.0686) والذي كان عنده اثر ايجابي لحذف متغير توضيحي أكبر من أثره السلبي وذلك مقارنة بالنماذج في الخطوات السابقة واللاحقة وعليه ينبغي تحليل نتائج هذا الانموذج الأفضل، وكما يلي:

1- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) نحو (44.6%)، وهو مقدار التغيرات الحاصلة في (Y_{1t}) التي سببها المتغيرات (X_{4t} ، X_{9t} ، X_{6t-1})، في حين ان (55.4%) من التغيرات الحاصلة في (Y_{1t}) سببها متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج قد تكون متغيرات السياسة المالية للحكومة المتعلقة بحجم الموازنة العامة وبالذات النفقات العامة وبالاخص الجارية منها التي تمثل اجور ورواتب الموظفين التي تشكل نسبة كبيرة من الموازنة، فان هذه النسبة الكبيرة من النفقات تتزايد سنويا وان لهذا له اثار نقدية على الاقتصاد العراقي، وهذا يعني ان (55.4%) من التغيرات في عرض النقد سببها السياسة المالية وليست السياسة النقدية فالاخيرة تسيطر على نسبة (44.6%) من التغيرات في عرض النقد في الاقتصاد العراقي لهذا لا بد من التنسيق والانسجام ما بين السياستين النقدية والمالية اذ كان الهدف هو تحقيق الاستقرار النقدي وتجنب الاقتصاد مشاكل البطالة والتضخم.

2- أظهر اختبار (F) معنوية انحدار الانموذج ككل عند مستوى معنوية (5%، 1%) اذ بلغ نحو (5.246) ويبين اختبار (t) معنوية المعلمة المقدرة للمتغير (X_{7t}) عند مستوى معنوية (5%، 1%) وعلى التوالي ومعنوية المعلمة المقدرة (X_{4t} ، X_{6t-1}) عند مستوى معنوية (5%)، ويبين اختبار ($D.W$) وقوع القيمة المحتسبة للانموذج البالغة نحو (1.996) في منطقة القبول عند مستوى معنوية (5%، 1%) مما يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية في السلسلة الزمنية المستخدمة.

3- وفيما يتعلق (بالتحليل الاقتصادي) ولمعرفة تأثير المتغيرات التوضيحية على معامل الاستقرار النقدي فقد أستعين بمعاملات ($Beta$) وذلك لاختلاف وحدات القياس للمتغيرات التوضيحية ما بين وحدة نقدية (دينار) ونسبة مئوية لمعدلات نمو بعض المتغيرات وكما يلي:

أ- ويشير التقدير الخاص بمعدل نمو رصيد حوالات الخزينة الحالي (X_{4t}) الى العلاقة الطردية بينه وبين معامل الاستقرار النقدي الاول مقدارها (0.357) وحدة معيارية، أي ان ارتفاع معدل نمو حوالات الخزينة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معامل الاستقرار النقدي الاول بمقدار (0.357) نقطة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فضلاً عن معنوية معلمة معدل نمو حوالات

الخزينة الحالي حسب اختبار (t)، وهذا ما يتفق تماماً مع النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة معدل نمو حوالات الخزينة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة بسط معامل الاستقرار النقدي وارتفاع قيمة هذا المعامل.

ب- ويشير التقدير الخاص برصيد تسهيلات الايداع القائم (الرصيد القائم) في السنة الحالية (X_{7t}) إلى العلاقة العكسية بينه وبين معامل الاستقرار النقدي الأول في السنة الحالية (Y_{1t}) مقدارها (0.504) وحدة معيارية، أي أن ارتفاع حجم التسهيلات الايداع القائم في السنة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معامل الاستقرار النقدي الأول في السنة الحالية بمقدار (0.504) نقطة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على أن ارتفاع تسهيلات الايداع القائم يؤدي إلى انخفاض حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية وذلك من شأنه أن يؤدي إلى قلة قدرة هذه المصارف على منح الائتمان وبالتالي ينخفض عرض النقد وبالتالي ينخفض قيمة معامل الاستقرار النقدي الأول، فضلاً عن معنوية معلمة تسهيلات الايداع القائم حسب اختبار (t) عند مستوى معنوية (1%، 5%).

ت- في حين يشير التقدير الخاص بمعدل نمو رصيد نافذة مبيعات البنك المركزي في السنة السابقة (X_{6t-1}) إلى العلاقة العكسية بينه وبين معامل الاستقرار النقدي في السنة الحالية (Y_{1t}) قدره (0.343) وحدة معيارية، أي أن ارتفاع بمعدل نمو رصيد نافذة مبيعات البنك المركزي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معامل الاستقرار النقدي بمقدار (0.343) نقطة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على العلاقة العكسية بين معدل نمو رصيد نافذة مبيعات البنك المركزي في السنة السابقة (X_{6t-1}) ومعامل الاستقرار النقدي في السنة الحالية، إذ أن نمو رصيد مبيعات البنك المركزي يؤدي إلى سحب العملة المحلية وبالتالي انخفاض عرض النقد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معامل الاستقرار النقدي.

ويتضح مما تقدم ضعف تأثير المتغيرات الثلاثة في النموذج اعلاه، إذ لم يتجاوز تأثير معدل نمو رصيد حوالات الخزينة وتسهيلات الايداع القائم ومعدل نمو رصيد نافذة مبيعات البنك المركزي على معامل الاستقرار النقدي الأول نحو (0.343، 0.504، 0.357) وحدة معيارية، وعلى التوالي، أي بعبارة أخرى أن مجموعها تأثيرها على معامل الاستقرار النقدي لم يتجاوز (1.207) وحدة معيارية، وهو أقل من مقدار معامل الثابت أو معامل التقاطع لهذا النموذج (1.985) وحدة معيارية، والذي يشير إلى أثر عوامل المتغيرات المحذوفة من النموذج ومنها متغيرات السياسة المالية والموازنة العامة وبالذات النفقات العامة المتزايدة سنوياً وما لهذا من تأثير نقدي على الاقتصاد العراقي ومعامل استقراره النقدي.

جدول (8) نتائج تقدير واختبارات النموذج معامل الاستقرار النقدي الأول وفق انحدار التدرجي الخلفي

الخطوة	نتائج النماذج	R-2	F	S.E.E	D.W
1	$Y_t = 1.246 + 0.143X_{1t} - 0.271X_{2t} + 0.009X_{4t} + 0.0000031X_{7t} - 0.07X_{6t-1}$ t 0.183 2.071 -1.020 1.6271 1.673 -1.020 Beta 0.125 -0.227 0.344 0.621 -0.345	%36	2.76	4.4	2.8
2	$Y_{1t} = 2.931 - 0.187X_{2t} + 0.009X_{4t} - 0.0000031X_{7t} - 0.080X_{6t-1}$ t -1.797 1.761 1.627 -0.411 Beta -0.157 0.357 -0.627 -0.404	%41	3.73	4.25	2.77
3	$Y_{1t} = 1.985 + 0.009X_{4t} - 0.0000025X_{7t} - 0.068X_{6t-1}$ t 1.574 1.861 -2.701 -1.785 Beta 0.357 -0.507 -0.343	%44	5.25	4.07	2.07
4	$Y_{1t} = 3.052 + 0.011X_{4t} - 0.00000246X_{7t}$ t 2.556 2.189 -2.473 Beta 0.439 -0.496	%34	5.13	4.37	1.59
5	$Y_{1t} = 4.024 + 0.00000245X_{7t}$ t 3.244 2.199 Beta 0.439	19%	4.84	4.90	1.71

المصدر : من اعداد الباحثين

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

وفي ضوء ما تقدم من البحث والتحليل، تم استخلاص عدد من الاستنتاجات أهمها:
1- أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الاقتصادية والاحصائية للأدوات السياسية النقدية ومعايير الاستقرار النقدي:

أ- حافظت نسبة الاحتياطي القانوني على نسبتها إذ كانت نحو (25%) طيلة المدة (2004-2009) انخفضت نحو (15%) طيلة المدة (2010-2019) لهذا فإن هذا المتغير كان ثابت نسبياً طيلة مدة البحث، مما يشير إلى عدم استخدام هذه الاداة من قبل البنك المركزي لتحقيق اهدافه.

ب- في حين كانت اسعار إعادة الخصم للأوراق التجارية متذبذبة طيلة المدة (2004-2009) ثم حافظت على نسبة (6%) طيلة المدة (2010-2015) ثم انخفضت إلى نحو (4%) طيلة المدة (2016-2021). وفي ظل هذه الأسعار فإنه من الصعب ان تترك أثر على معامل الاستقرار النقدي وبالذات في العراق الذي يتميز بقلّة استخدام الأوراق التجارية في المعاملات التجارية على نطاق واسع وبالتالي خصمها لدى البنوك التجارية ومن ثم إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

ت- شهدت مبيعات ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية تذبذباً واضحاً نتيجة لارتفاع وانخفاض الإيرادات النفطية خلال مدة البحث، وقد تركزت هذه المبيعات في الحوالات الخارجية حيث شكلت نحو (73.6%) فيما شكل الدولار النقدي ما تبقى (26.4%) من إجمالي مبيعات البنك المركزي كمتوسط خلال مدة البحث.

ث- تركزت حوالات الخزينة لوزارة المالية في أجل (182) يوماً ثم في (365) يوماً وأخيراً في (91) يوماً حيث شكّلا نحو (49.8%، 31.5%، 18.7%) كمتوسط من إجمالي المبالغ المباعة وعلى التوالي خلال مدة البحث.

ج- بلغ إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات يداع القائم للبنوك التجارية لدى البنك المركزي نحو (54712) مليار دينار شكل الودائع الاستثمار لمدة (7) يوم بالدينار العراقي نحو (8672) يليها إجمالي الودائع الاستثمار لمدة (14) يوم بالدينار العراقي بنحو (1358) وأخيراً إجمالي الودائع الاستثمار لمدة (30) يوم بنحو (7863) كمتوسط خلال مدة البحث. فيما بلغ إجمالي الودائع الاستثمار بالدولار لمدة (7) يوم بالدولار الأمريكي نحو (789) يليها إجمالي الودائع الاستثمار لمدة (30) يوم بالدينار العراقي بنحو (730) وأخيراً إجمالي الودائع الاستثمار لمدة 90 يوم بنحو (682) كمتوسط خلال مدة (2007-2009) حيث تم إيقاف الإيداع بالعملة الصعبة عام (2010).

ح- شهد الاقتصاد العراقي تذبذباً واضحاً في معدلات التضخم السنوية خلال مدة البحث نتيجة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية إذ انخفضت معدلات التضخم نحو (1.9%، 1.4%) عامي (2013، 2015)، نتيجة لانخفاض الاسعار عالمياً وذلك لاعتماد العراق في سد معظم احتياجاته من الخارج، في حين ارتفعت نحو (0.6%، 6%) عامي (2020، 2021) نتيجة لارتفاع الأسعار عالمياً نتيجة أزمة كورونا، فضلاً عن تخفيض قيمة الدينار العراقي من قبل البنك المركزي من نحو (1120) دينار/دولار إلى نحو (1450) دينار/دولار على أثر انخفاض الإيرادات النفطية له.

خ- نجح البنك المركزي في سياساته النقدية بالمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي امام العملات الأجنبية، إذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي من نحو (1425) دينار/الدولار عام (2004) إلى نحو (1200) دينار/الدولار كمتوسط المدة (2007-2019) ثم انخفضت نحو (1460) دينار/الدولار على أثر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي نحو (1450) دينار/الدولار من قبل البنك المركزي نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية.

د- شهدت معايير الاستقرار النقدي تذبذباً واضحاً، حيث كان معدل التغير لعرض النقد الواسع/ الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي يتراوح ما بين (17.5، -1.5) نقطة عامي (2014، 2020) وعلى التوالي وبمتوسط (4.81) نقطة خلال مدة البحث وكان معدل التغير في الائتمان المصرفي/ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين (70.6، -1.2) نقطة للعامين المذكورين، وبمتوسط (12.14) نقطة، ومعدل التغير في عرض النقد الواسع/معدل التغير في المستوى العام للأسعار نحو (13.2، -93.3) نقطة وبمتوسط (-1.2) نقطة وكان معيار فائض عرض النقود يتراوح بين (38751.1، 1209.9) مليار دينار وبمتوسط (4759) مليار دينار للمدة البحث، مما يؤشر ان الاستقرار النقدي للعراق تراجع ما بين الضغوط التضخمية والانكماشية، مما يشير الى عدم نجاح البنك المركزي في تحقيق استقرار نقدي مستمر، اذ ان اغلب الاجراءات التي تبنتها السياسة النقدية، بخصوص ادارة وتوجيه المتغيرات النقدية هي اجراءات حققت استقرار مؤقت وليس دائمي، فضلاً عن انها لم تترك اثر على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بقي خاضع لمتغيرات السوق النفطية بسبب سيطرة القطاع النفطي عليه.

2- أظهرت نتائج تحليل القياسي للعلاقة ما بين متغيرات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة ومعامل الاستقرار النقدي الاول للعراق ما يأتي:

أ- ان ادخال جميع متغيرات السياسة النقدية المؤثرة في الانموذج معامل الاستقرار النقدي، يعطي صورة أكثر واقعية للظاهرة قيد البحث، بحيث يجعل النموذج المقدر لها قريباً من الانموذج الحقيقي لها، ومن ثم التوصل الى مقدرات غير متحيزة، ولكن في نفس الوقت هذا يؤدي الى اتساع حجم تباينات المعلمات المقدرة وذلك لوجود مشكلة الارتباط الخطي ما بين المتغيرات التوضيحية، ومن ثم ارتفاع الخطأ المعياري للتقدير، وذلك يتضح من نتائج الخطوة الأولى للنموذج معامل الاستقرار النقدي الاول.

ب- ان استبعاد متغير أو متغيرات ذات علاقة وفق طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، ينشأ مشكلة من نوع آخر تعرف بمشكلة سوء التوصيف الناجم عن حذف متغير أو متغيرات توضيحية، وأن هذا يؤدي الى اثر سلبي متمثل بتحيز معلمات المتغيرات المتبقية من جهة، وأثر ايجابي متمثل بتخفيض تباينات تلك المعامل من جهة أخرى، والذي ينعكس في انخفاض أو الخطأ المعياري للتقدير، وذلك يتضح من نتائج الخطوات اللاحقة للنموذج قيد البحث، لذلك اعتمد البحث معيار أقل خطأ معياري للتقدير والذي يكون عنده الأثر الصافي لاستبعاد متغير أكبر ممكن، وذلك لاختيار افضل النماذج لموضوعه البحث.

ج- أظهرت تقدير الانموذج لمعاملات الاستقرار النقدي الاول والثاني والثالث والرابع للعراق للمدة (2004-2021)، وبمختلف الصيغ الرياضية الاربعة (الخطية والنصف لوغاريتمية، والنصف اللوغاريتمية المعكوسة، واللوغاريتمية المزدوجة)، ان الانموذج الخطي لمعامل الاستقرار النقدي الاول هو أفضل النماذج تعبيراً على هذه العلاقة بين المتغيرات التوضيحية (ادوات السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة) والمتغير التابع (معامل الاستقرار النقدي الاول). وقد كان انموذج الخطوة الثالثة افضل انموذج لمعامل الاستقرار النقدي الاول وفق طريقة الانحدار التدريجي الخلفي، اذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) نحو (44.3%)، وقد تبين من التحليل الاقتصادي لهذه الخطوة ما يأتي:

✓ عدم تأثير متغيرات ادوات السياسة النقدية المستحدثة (نسبة الاحتياطي القانوني) على معامل الاستقرار النقدي بسبب وجود احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية، كذلك عدم تأثير اداة سعر اعادة خصم الاوراق التجارية على عرض النقد وبالتالي على معامل الاستقرار النقدي، وذلك بسبب قلة التعامل في الاوراق التجارية لتسوية الالتزامات بين المتعاملين في الاقتصاد.

✓ وجود تأثير لأداة حوالات الخزينة على عرض النقد وبالتالي على معامل الاستقرار النقدي، وذلك يتفق مع الواقع الاقتصادي للعراق من ان وزارة المالية والبنك المركزي العراقي يستخدم هذه الاداة في بعض السنوات وعلى نطاق ضيق لتمويل النفقات العامة من احتياجات وزارة المالية وبالذات الجارية منها وبالأخص اجور ورواتب الموظفين. اما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية المستحدثة، فقد كان تأثير التسهيلات في الايداع

القائم، ومبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية (الدولار) على عرض النقد وبالتالي على معامل الاستقرار النقدي.

ثانياً: التوصيات:

وفي ضوء ما تقدم من نتائج، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1- لكي تكون ادوات للبنك المركزي العراقي التقليدية والمستحدثة فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة مشاكل الاقتصادية (التضخم والبطالة) ينبغي تحقيق ما يأتي:

أ- الحفاظ على استقلالية الكاملة للبنك المركزي العراقي لرسم وصياغة السياسة النقدية، وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، ويحقق أهداف السياسة النقدية التي يجب ان تكون منسجمة مع السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة وحسب ما اكد عليه قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) عام (2004) والذي ينص على ان البنك المركزي العراقي يمثل السلطة الوحيدة في العراق المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية.

ب- توفير اسواق مالية و نقدية متطورة وواسعة، وزيادة الوعي المصرفي والمالي كاحد الشروط المهمة لزيادة فعالية السياسة النقدية، وهذا ما يفتقر اليه العراق وسائر البلدان النامية .

ت- يجب ان يكون هناك تنسيق وتكامل مع السياسات الاقتصادية الاخرى وبالذات السياسة المالية من حيث الخطط والاهداف والاجراءات، وهذا يستلزم اتباع سياسة اقتصادية متكاملة تتضمن مزيجاً من السياسات النقدية والمالية والسياسات الاقتصادية الاخرى لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

2- ينبغي للبنك المركزي العراقي أن يمارس دوراً في معالجة التخلف الاقتصادي والمالي والمصرفي للعراق فهو لا يشتمل فقط على الرقابة الفعالة على النقد والائتمان المصرفي، والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وانما يتعدى ذلك الى تطوير الأنظمة المصرفية والنقدية والمالية وبالذات المصارف التجارية والسوق المالي الى مستوى يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

3- الاهم من هذا كله ينبغي اعتماد استراتيجية لتنويع مصادر الانتاج والدخل القومي، للتخلص من دوامة تأثير الاقتصاد الوحيد الجانب على المؤشرات الاقتصادية ومنها معايير الاستقرار النقدي والمالي، والعراق يمتلك امكانات وموارد طبيعية وبشرية عديدة ومتنوعة تمكنه من تحقيق ذلك عبر تبني استراتيجية التنمية شاملة والمستدامة، ولكنه يحتاج الى اتخاذ خطوات وتغييرات عميقة سياسية واقتصادية واجتماعية مؤسسية وتحولات جذرية على مستوى التصميم على التغيير وبلورة استراتيجيات وسياسات العمل من اجله، وصياغة الادوات اللازمة للتنفيذ، بحيث يتحقق تبدل جوهري في توجهات الاقتصاد ومضمون الانماء ادائهما.

REFERENCES

المصادر والمراجع

اولاً / المصادر العربية

1. احسان جبر عاشور، اداة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي في العراق للمدة (2011-1990)، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد وجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، بغداد، 2013.
2. احمد بريهي علي، الاقتصاد المالي والدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات بغداد، 2012.
3. بوتلري راو، ميلر روجر ليروي، القياس الاقتصادي التطبيقي، ترجمة د. أموري هادي كاظم، د. سعيد علي هادي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1990.
4. ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010.

5. حمد خليل برعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط1، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1977.
6. الحمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف الاسكندرية 1997.
7. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق ورقة عمل قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية، 2007.
8. سيماء رحيم، اثر نافذة بيع العملة الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2020.
9. صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية الادوات والاهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، المجلد4 العدد1، 2013.
10. عباس كاظم الدعيمي، زهراء يوسف عباس السعدي، مسارات السياسة النقدية والمالية "بين النظرية والتطبيق" ط1، مؤسسة دار الكتب، العراق، 2019.
11. عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر. عمان، 2011.
12. عبد القادر مطاي، فتحة راشدي، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لادارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 11، الجزائر، 2016.
13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
14. فلاح حسن ثويني، التوجيهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المجلد 3، العدد 8، بغداد، 2005.
15. محمد كمال، الاقتصاد النقدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
16. محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد30، العدد40، جوان 2018.
17. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2014.

ثانياً / المصادر الاجنبية

IMF, Global financial stability report -old risks, new challenges, April 2013.□

الملاحق

ملحق (1) معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي / معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004-2021)
مليار دينار

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي (1)	معدل التغير في اجمالي الائتمان المصرفي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (3)	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي % (4)	معامل الاستقرار النقدي نقطة 4/2 (5)
2004	825	—	101845	-	—
2005	1717	108.12	103551	1.68	64.55
2006	2665	55.21	109389	5.64	9.79
2007	3459	29.79	111455	1.89	15.77
2008	4587	32.61	120626	8.23	3.96
2009	5690	24.05	124702	3.38	7.12
2010	11722	106.01	132687	6.40	16.56
2011	20344	73.55	142700	7.55	9.75
2012	28439	39.79	162587	13.94	2.86
2013	29952	5.32	174990	7.63	0.70
2014	34123	13.93	175335	0.20	70.63
2015	36753	7.71	183616	4.72	1.63
2016	37180	1.16	208932	5.52	0.21
2017	37953	2.08	201059	3.78	0.55
2018	38486	1.40	210532	0.85	1.64
2019	42052	9.27	222141	10.01	0.93
2020	49817	18.47	196985	-15.67	-1.18
2021	52971	6.33	202468	7.63	0.83
المجموع	438735	534.80	2885600	73.36	206.30
المتوسط	24374.16667	31.46	160311.1	4.32	12.14

المصدر: العמוד (1،3) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للأعوام (2004-2021)، العמוד (2،4،5) من اعداد الباحثين

ملحق (2) معدل التغير في عرض النقد (M2) / معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار في العراق للفترة (2004-2021)

السنة	(1)M2	معدل التغير في عرض النقد M2 % (2)	الرقم القياسي للأسعار (3)	معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار % (4)	معامل الاستقرار النقدي. نقطة 2/4 (5)
2004	12254	-	36.4	-	--
2005	14684	19.8	49.8	36.81	0.54
2006	21080	43.5	76.4	53.41	0.81
2007	26956	27.9	100.0	30.89	0.90
2008	34920	29.5	112.6	12.60	2.34
2009	45438	30.1	122.1	8.44	3.57
2010	60386	32.9	125.1	2.46	13.37
2011	72178	19.5	132.1	5.60	3.48
2012	75466	4.5	140.1	6.06	0.74
2013	87679	16.2	142.7	1.86	8.71
2014	90728	3.5	146	2.31	1.52
2015	84527	6.8	148.5	1.71	3.98
2016	90466	7.02	104.2	-29.83	-0.24
2017	92857	1.5	105.1	0.86	1.74
2018	95391	2.6	105.3	0.19	13.68
2019	103441	8.4	105.2	-0.09	-93.33
2020	119906	15.9	106.2	0.95	16.74
2021	132760	10.7	113.1	6.50	1.65
المجموع	1261117	280.32	1970.9	140.73	-19.79
المتوسط	70062.0	16.48941	109.49	8.278235294	-1.16

المصدر: العמוד (3،1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2004-2021) العמוד (5،4،2) من اعداد الباحثين

ملحق (3) معيار فائض عرض النقود للفترة (2004-2021) مليار دينار

السنة	(1)M2	الزيادة التضخمية في النقود (m2) 2)	الناتج المحلي الحقيقي (3)	الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي (4)	عرض النقود (m2) عد ى الناتج المحلي الاجمالي (5)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود (6)	فائض عرض النقود (7)
2004	12254	-	101845	-	0.12	-	-
2005	14684	2430	103551	1706	0.14	241.9	2188
2006	21080	6396	109389	5838	0.19	1125.0	5271
2007	26956	5876	111455	2066	0.24	499.7	5376
2008	34920	7964	120626	9171	0.29	2654.9	5309
2009	45438	10518	124702	4076	0.36	1485.2	9032
2010	60386	14948	132687	7985	0.46	3634.0	11314
2011	72178	11792	142700	10013	0.51	5064.6	6727.4
2012	75466	3288	162587	19887	0.46	9230.7	-5942.7
2013	87679	12213	174990	12403	0.50	6214.5	5998.5
2014	90728	3049	175335	345	0.52	178.5	2870.5
2015	84527	-6201	183616	8281	0.46	3812.1	- 1001
2016	90466	5939	193744	10128	0.47	4729.1	1209.9
2017	92857	2391	201059	7315	0.46	3378.4	-987.4
2018	95391	2534	202776	1717	0.47	807.7	1726.3
2019	103441	8050	223075	20299	0.46	9412.7	-1362.7
2020	119906	16465	188112	-34963	0.64	22286.1	38751
2021	132760	12854	202468	14356	0.66	9413.4	3440
المجموع	1261117	120506	2854717	100623	7.41	39596.4	80909
المتوسط	70062.1	7088.588	158595.389	5919	0.41	2329.202	4759

المصدر: العמוד (3،1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2004-2021)، العמוד (7،6،5،4،2) من اعداد الباحثين

ملحق (4) نموذج معامل الاستقرار النقدي (معدل التغير في الائتمان المصرفي /معدل التغير في (GNP) الحقيقي الخطي

النموذج	R ²	F	S.E.E	D.w
$Y_{1t} = 136 - 3.3X_{1t} - 0.001 X_{2t} - 0.045 X_{3t} - 0.01 X_4 + 0.350 X_5 - 0.001 X_6 - 2.79 X_7$ T 1.288 0.315 0.195 0.278 0.349 0.345 0.699 0.485 Bate -0.740 -0.520 0.422 - 0.684 0.422 0.19 - 0.509	0.39	5.87	4.87	1.87
$Y_{1t} = 144 - 4.01X_{1t} - 0.001 X_{2t} - 0.049 X_{3t} - 0.001 X_4 + 0.001X_6 - 3.79 X_7$ T 1.453 0.915 1.414 1.333 1.255 1.071 0.688 Bate -0.912 -0.498 0.476 - 0.780 0.461 0.285	0.40	6.87	4.65	1.98
$Y_{1t} = 1565 - 5.47X_{1t} - 0.001 X_{2t} - 0.055 X_{3t} - 0.002 X_4 + 3.980 X_7$ T 1.646 1.491 1.342 1.619 1.435 1.654 Bate 1.217 -0.449 0.541 - 0.855 0.658	0.41	7.09	4.34	2.09
$Y_{1t} = 103 - 7.47X_{1t} - 0.002 X_{2t} - 0.038 X_{3t} - 0.003 X_4$ T 1.200 -0.929 1.5454 1.202 1.049 Bate 0.634 -0.520 0.374 - 0.596	0.37	8.09	5.89	1.76
$Y_{1t} = 23.8 - 8.987X_{1t} - 0.0038X_{2t} - 0.001 X_{4t}$ T 1.233 -0.809 1.5454 0.470 Bate 0.327 -0.204 0.124	0.34	9.98	6.98	1.65

المصدر : من اعداد الباحثين

ملحق(5)نموذج معامل الاستقرار النقدي(معدل التغير في عرض النقد الواسع /معدل التغير في المستوى العام للأسعار الخطي

النموذج	R ²	F	S.E.E	D.w
$Y_{1t} = 184 - 8.9X_{1t} - 0.001 X_{2t} - 0.06 X_{3t} - 0.002 X_4 + 0.17 X_5 - 0.0001 X_6 - 4.50 X_7$ T 1.394 - 1.747 Bate 1.415 - 0.432 1.231 1.553 - 0.845 1.699 0.699 0.485 -0.177 0.522 - 1.192 0.193 -0.478 -0.848	0.24	4.71	6.02	1.70
$Y_{1t} = 159 - 7.5X_{1t} - 0.001 X_{2t} - 0.052 X_{3t} - 0.002 X_4 + 0.0001 X_6 - 2.79 X_7$ T 1.441 1.570 0.543 1.233 1.594 0.895 1.062 Bate -1.305 -0.418 0.976 - 0.780 0.496 0.883	0.25	6.87	5.65	1.58
$Y_{1t} = 127 - 6.6X_{1t} - 0.048 X_{2t} - 0.002 X_{3t} - 0.0003 X_4$ T 1.402 1.520 1.198 1.333 1.545 1.017 Bate -1.305 -0.418 0.976 - 0.780 0.496	0.26	7.09	5.04	1.43
$Y_{1t} = 101 - 4.43X_{1t} - 0.039 X_{2t} - 0.001 X_{3t} 0.0004 X_4$ T 1.159 -1.168 0.992 1.240 0.735 Bate 0.873 -0.337 0.709 - 0.326	0.25	8.09	6.89	1.23
$Y_{1t} = 83 - 2.6567X_{1t} - 0.031 X_{2t} - 0.002 X_{3t}$ T 1.011 -0.925 0.834 1.130 Bate 0.524 -0.255 0.616	0.22	9.98	7.98	1.35

المصدر :من اعداد الباحثين

ملحق (6) نموذج معامل الاستقرار النقدي (معدل فائض عرض النقود) الخطي

النموذج	R ²	F	S.E.E	D.w
$Y_{1t} = 33082 - 0.180X_{1t} + 0.205 X_{2t} - 15.65 X_{3t} - 0.401 X_4 + 59 X_5 - 0.001 X_6 - 1332 X_7$ T 0.563 - 0.665 0.788 - 0.721 -0.692 0.229 0.472 0.712 Bate -849 0.344 0.324 -0.563 0.159 -0.268 0.999	0.152	6.8	4.87	1.18
$Y_{1t} = 24643 - 0.1337X_{1t} + 0.188 X_{2t} - 12.7 X_{3t} - 0.338 X_4 + 60 X_5 - 1232 X_7$ T 0.502 0.632 Bate 0.778 - 0.688 - 0.655 0.484 0.712 -0.630 0.316 - 0.264 - 0.469 0.250 0.554	0.164	7.8	4.65	1.78
$Y_{1t} = 20959 - 0.32X_{1t} + 0.172 X_{2t} - 11 X_{3t} - 0.258 X_4 + 1195 X_7$ T -0.623 -0.552 0.563 Bate -0.439 0.289 - 0.229 - 0.359 0.368	0.187	8.01	4.34	2.09
$Y_{1t} = 506 - 0.723X_{1t} + 0.365 X_{2t} - 12 X_{3t} - 0.338 X_4$ T 0.028 1.114 0.424 - 0.248 -0.378 Bate 0.375 -0.118 - 0.087 - 0.152	0.176	8.09	5.89	1.12
$Y_{1t} = 4135 - 0.2257X_{1t} - 5.2307 X_{2t} - 26 X_{3t}$ T 0.406 - 2.254 - 0.408 - 0.643 Bate - 0.378 -1.204 - 0.207	0.152	9.98	6.09	1.54
$Y_{1t} = 3615 - 0.217X_{1t} - 32 X_{3t}$ T 0.368 - 1.265 - 0.668 Bate - 0.365 -0.209	0.118	9.1	8.61	1.98

المصدر : من اعداد الباحثين